



انعكاسات تبني معايير المحاسبة الدولية على ممارسة مهنة

المحاسبة في الجزائر

Impact of international accounting standards on accounting profession
in Algeria

د. قدوري هودة سلطان

جامعة د. مولاي طاهر (الجزائر)

houda.kaddouri@univ-saida.dz

الملخص:

معلومات المقال

تهدف الدراسة إلى تبيان انعكاسات تبني المعايير المحاسبية الدولية في إطار المستجدات العالمية الحديثة للمحاسبة على الممارسة المحاسبية في الجزائر بصفة عامة حيث أثبتت الدراسة الدور الإيجابي لمختلف الإصلاحات التي عرفت مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال إنشاء هيئات مهنية جديدة من شأنها الارتقاء بمهنة المحاسبة وممارسيها والتي أفرزت بعد تبني هذه المعايير عن اعتماد نظام محاسبي مالي جديد ساهم بدوره في إفصاح كاف وجودة في المعلومة المالية إضافة إلى شفافية في عرض القوائم المالية. كما بينت الدراسة وجود مجموعة من التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا الإطار والتي كان أهمها غياب سوق مالي يوضح الأسعار الحقيقية للمنتجات المالية وكذا بعض الصعوبات في وجود نصوص قانونية واضحة والتي تسهل من تكييف النظام المحاسبي المالي مع مختلف القوانين،

تاريخ الارسال:

2022/10/28

تاريخ القبول:

2022/12/19

الكلمات المفتاحية:

- ✓ معايير المحاسبة الدولية:
- ✓ النظام المحاسبي المالي:
- ✓ الممارسة المحاسبية:

Abstract :

Article info

The study aims to clarify the reflection of the international accounting standards' adoption on accounting practice in Algeria. Which proved the positive role of the various reforms that the accounting profession has known in Algeria through establishing new professional organizations. the adoption of these standards resulted new financial accounting system Which contributed to improve the quality of financial information in addition to transparency in the presentation of financial statements.

The study also showed the several challenges that Algeria faces where the most important one was the absence of a financial market that shows the true prices of financial products, as well as some difficulties in the existing of clear legal texts that facilitate the adaptation of the financial accounting system with various laws,

Received

28/10/2022

Accepted

19/12/2022

Keywords:

- ✓ International accounting standards'
- ✓ financial accounting system:
- ✓ accounting practice:

. مقدمة:

لا يمكن قيام أي مؤسسة صناعية كانت أو تجارية أو خدمية، عمومية كانت أو خاصة، نفعية كانت أو ربحية، إلا وكانت المحاسبة عصب نشاطها، فمع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية. فبعدها كانت المحاسبة عبارة عن عمليات بسيطة تنحصر في سجلات بدائية، لتتطور بعدها إلى إطار تقليدي قائم على مسك الدفاتر، فإلى إطار حديث يُعتبر المحاسبة نظاما للمعلومات. لتصبح المحاسبة من المهن التي لا يمكن الاستغناء عنها ويبدأ العمل على بلورة إطار فكري وعملي وصولا إلى وضع مبادئ وأسس تحكم المهنة وتضبط سلوك ممارسيها سواء على المستوى الدولي من طرف جهات أكاديمية أو حتى هيئات دولية، وحتى على المستوى المحلي .

في الجزائر تم العمل منذ الاستقلال على صياغة إطار تشريعي يحدد شروط ممارسة المهنة وأخلاقياتها، وإنشاء هيئات تنظم مهنة المحاسبة وتضم مختلف اصناف ممارسي المهنة في الجزائر، ليمر الإصلاح المحاسبي في الجزائر بعدة محطات كان الهدف من هذه الاصلاحات فيما يتعلق بالمنظومة المحاسبية هو تلبية احتياجات المتعاملين الجدد نظرا لفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي مما استوجب ضرورة اصفاء الطابع الدولي على النظام المحاسبي.

تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ماهي اهم انعكاسات تبني معايير المحاسبة الدولية على الممارسة المحاسبية في الجزائر؟
الأسئلة الفرعية:

- 1- ما أهمية تبني معايير محاسبية دولية بالنسبة لمهنة المحاسبة في الجزائر؟
 - 2- ماهي أهم التحديات التي تواجهها الجزائر فيما يخص تبني النظام المحاسبي الجديد؟
ومن اجل تحليل إشكالية الدراسة نقترح فرضيتي البحث التاليتين:
 - 1- اخراج المحاسبة في الجزائر من الطابع المحلي و اعطائها بعدا دوليا له أثر ايجابي على النظام المالي المحاسبي المعتمد.
 - 2- العمل على اصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر واجه عدة تحديات فيما يتعلق بالنظام المحاسبي أو فيما يتعلق بالممارسة المحاسبية.
- أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الدراسة أساسا إلى:
- عرض اهم محطات الإصلاح المحاسبي في الجزائر.
 - تحليل أسباب تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية ضمن منظومتها المحاسبية.
 - انعكاسات تبني معايير المحاسبة الدولية على الممارسة المحاسبية في الجزائر وأهم التحديات التي واجهت الممارسة المحاسبية بعد الإصلاح المحاسبي الاخير.

منهج الدراسة :

لتحليل إشكالية الدراسة و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، و اختبار فرضياته، نستخدم على المنهج الوصفي باعتباره الملائم لتقرير الحقائق و عرض الجوانب النظرية المتعلقة بانعكاسات تبني معايير المحاسبة الدولية ضمن المنظومة المحاسبية الجزائرية على الممارسة المحاسبية .

2. معايير المحاسبة الدولية:

2.1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية:

عملا على توحيد اللغة المحاسبية وتجاوز القبول المحلي للمعايير المحاسبية والارتقاء بها إلى القبول الدولي، قامت لجنة المعايير المحاسبية

الدولية (IASC (The International Accounting Standards Committee) ومجلس المعايير المحاسبية الدولية

IASB (The International Accounting Standards Board) بإصدار مجموعة من المعايير ذات جودة وقابلية للفهم سعيا الى تطبيقها على المستوى الدولي والتي عرفت بمعايير المحاسبة الدولية .

عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية المعايير المحاسبية على أنها قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، الهدف منها تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية (بولجنيب، 2014، صفحة 37)

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية معترف بها عالمياً على خلاف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي يغلب عليها الطابع المحلي، و تضم معايير المحاسبة الدولية 41 معياراً والتي تنقسم الى المعايير المحاسبية (IAS : International Accounting Standards (وعددتها 34 معيار والتي نشرت من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية ما بين سنتي 1973 و 2001، وتضم كذلك معايير اعداد التقارير والقوائم المالية (International Financial Reporting Standards) IFRS وهي 07 معايير نشرت من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بداية من سنة 2001.

2.2 أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية

لعل من أهم أسباب اعتماد معايير محاسبية دولية هو الحاجة الى توحيد اللغة المحاسبية، فقد كانت المعايير المحاسبية في وقت ليس ببعيد مختلفة من بلد الى اخر، ونلخص فيما يلي أهم ما ولد ضرورة تبني معايير موحدة:

- تزايد المبادلات التجارية بين الشركات الدولية: زيادة التبادل التجاري بين الشركات في مختلف بلدان العالم ولد ضرورة البحث عن معايير تعمل على توحيد مفهوم قياس التكلفة وتسمح بتحديد تكاليف الإنتاج من اجل تحديد الأسعار تجنباً للبيع بأقل من سعر التكلفة. (سعيداني و رزيقات، 2018، صفحة 254)

- التنمية الدولية: اهتمت المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي بدراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم بتشجيع هذه الأخيرة على اعداد الحسابات القومية ضمن أسس موحدة تصلح للمقارنة ، ما جعل توحيد الحسابات باعتماد معايير المحاسبة الدولية ممكناً. (عراي، 2011)

- البحث عن البنية لتطوير المحاسبة مواكبة للتطور العالمي: اختلاف المعالجات المحاسبية ووجود تناقضات محاسبية في مختلف الدول حيث كان هناك اختلاف في معالجة نفس الواقعة المالية حتى في الدولة نفسها من مؤسسة الى أخرى ما ولد ضرورة البحث عن لغة محاسبية موحدة تلقى قبولاً محلياً وحتى دولياً (سعيداني و رزيقات، 2018، صفحة 254) فكان الحاجة ماسة الى معايير المحاسبة الدولية كأساس للاسترشاد بها. إضافة الى ظهور مختلف المنظمات المحاسبية الدولية.

3. الاصلاح المحاسبي في الجزائر

1.3 تاريخ الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

لقد عرفت المنظومة المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا عدة اصلاحات فيما يتعلق بالأحكام التشريعية المنظمة للمحاسبة كمهنة سواء من حيث الضوابط التي تحكمها، أو من حيث شروط ممارستها وكذا الهيئات المشرفة عليها. ويمكن تلخيص أهم محطات الإصلاح المحاسبي فيما يلي:

- الفترة من 1962 الى 1975 :

شهدت هذه الفترة اعتمادا أساسيا على المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية، وتجنباً لحدوث فراغ في جوانب الحياة العامة في حالة ما توقف العمل بهذه القوانين، اصدرت الحكومة الجزائرية الجديدة القانون الأساسي رقم 62-157، الصادر في 1962/12/31 القاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية باستثناء تلك التي لها علاقة بالسيادة الوطنية. في هذا الإطار استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة من خلال المخطط المحاسبي العام لسنة 1957 (PCG) Plan comptable général (سيد، 2013، صفحة 213)

في هذه المرحلة تم تأسيس هيكل جديد يشرف على مهنة المحاسبة " المجلس الاعلى للمحاسبة" في نهاية سنة 1971، والذي أوكلت إليه مهمتان: الأولى تنظيم مهنة المحاسبة والخبير المحاسب، والثانية إنشاء مخطط محاسبي وطني يحل محل المخطط العام الفرنسي (بوقفة، 2012، صفحة 70)، ومن الجانب الاقتصادي تم البدء في عمليات التأمين خاصة قطاع المناجم وقطاع المحروقات، مما بلور فكرة ضرورة وجود مرجعية محاسبية وطنية تتماشى والتطور الاقتصادي الحاصل.

- الفترة من 1975 الى 2007 :

شهدت الفترة تحولات مست كل جوانب الحياة العامة وخاصة الاقتصادية منها، مما انعكس بدوره على المحاسبة باعتبارها أداة لترجمة العديد من هذه الجوانب، وهو ما تجسد بصدور المخطط المحاسبي الوطني (PCN) Plan Comptable National في 29 أبريل 1975 بموجب الأمر رقم 75-35 وأصبح إجباري التطبيق ابتداء من تاريخ 1976/01/01 (سيد، 2013، صفحة 213) وبعد مرور سنوات عديدة منذ بداية تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، أصبح هذا المخطط لا يواكب التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، وذلك بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق ولا يواكب كذلك التطورات الحاصلة على المستوى الدولي في ميدان المحاسبة والتي نتج عنها ظهور معايير محاسبية دولية موحدة.

- الفترة من 2007 الى يومنا الحالي:

مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق من خلال مختلف الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة منذ ثمانينات القرن الماضي و التي ساهمت في ترقية المنافسة و جذب الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد ولا يستجيب لاحتياجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية (بوقفة، 2012، صفحة 70) .

لذلك ولأسباب أخرى في أواخر 2007 وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، والذي أصبح إلزامي التطبيق ابتداء من تاريخ 2010/01/01 بموجب المادة 41 من نفس القانون والتي نصت على " يبدأ سريان مفعول النظام المحاسبي المالي بموجب هذا القانون ابتداء من أول يناير 2010 (القانون 07-11، 2007) هدف الاصلاح المحاسبي ما بين سنتي 2010 و 2011 إلى إدراج المعايير الدولية المحاسبية في المنظومة المحاسبية المالية الجزائرية ليعطيها بعدا دوليا .

شكل النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية تحولا عميقا على المستوى المحاسبي بما أدخله من تغييرات مهمة جدا فيما يتعلق بالتعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذلك طبيعة محتوى القوائم المالية التي يقع واجب إعدادها على عاتق المؤسسات الملزمة بمسك محاسبة مالية.

2.3 دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر:

إن تغير ملامح البيئة الاقتصادية صحبه قصور في المنظومة المحاسبية، مما ولد ضرورة اصلاح البيئة المحاسبية لتواكب التغير الحاصل، ولعل من أسباب الاصلاح المحاسبي في الجزائر والانتقال من المخطط الوطني المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي ماييلي : (مراد، 2010، صفحة 07)

- توجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي نحو اقتصاد السوق.
- ضغوطات الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة) قصد الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية.
- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الاجنبية القائمة بالجزائر.
- تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية.
- افرازات العولمة و التي استوجبت تغيرات جذرية في المجال المحاسبي.
- مقارنة الممارسات المحاسبية المحلية بالممارسات العالمية، والتي تسمح بالعمل وفق مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر.
- محاولة جذب الاستثمار الأجنبي من خلال العمل على التقليل من الاختلاف في النظم المحاسبية من حيث الاجراءات أو من حيث اعداد القوائم المالية.
- نقائص و انتقادات المخطط المحاسبي الوطني و المتمثلة أساسا في:
- عدم استجابة الميزانية المحاسبية لمتطلبات التحليل المالي.
- اعتماد المحاسبة العامة على مبدأ التكلفة التاريخية فقط، وهي لا تعكس القيمة الحقيقية للسوق.
- بعض عناصر الميزانية المحاسبية غير موضوعية (كالمصاريف الاعدادية والتي تعتبر مصاريف وليست موجودات مادية أو معنوية)
- غياب اطار تصوري محاسبي مما يؤدي الى اعتماد تفسيرات مختلفة من طرف مستعملي القوائم المالية فالمخطط المحاسبي الوطني لم يُعرف المفاهيم والمصطلحات بشكل كاف.
- كان الهدف من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بمنظومتها المحاسبية هو تلبية احتياجات المتعاملين الجدد نظرا لفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي مما استوجب ضرورة اضعاف الطابع الدولي على النظام المحاسبي.

4. انعكاسات الإصلاح المحاسبي:

لقد كان للإصلاح المحاسبي الأخير الرامي الى ادراج معايير المحاسبية الدولية ضمن المنظومة المحاسبية الجزائرية انعكاسات عديدة سواء على النظام المحاسبي المعتمد أو على ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر وحتى على الهيئات المشرفة على تنظيم المهنة.

- فيما يتعلق بالنظام المحاسبي:

لقد أوجب المخطط المحاسبي الوطني على كل المؤسسات مهما كان حجمها أو نوعها والخاضعة لأحكام المخطط المحاسبي الوطني، أن تعد سنويا كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج إضافة إلى القوائم المالية الملحقه، في حين أن النظام المحاسبي المالي قد أوجب على المؤسسات باستثناء الصغيرة منها إعداد كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات للأموال الخاصة بالإضافة إلى الملاحق (يبين الملحق القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحساب النتائج). كما عرض النظام المحاسبي المالي الجديد بدائل اخرى للقياس المحاسبي (القيمة العادلة)، كما اعتبر المستثمر هو المستخدم الرئيسي في ظل النظام المحاسبي المالي، إضافة الى ان عرض القوائم المالية الختامية وفق النظام المحاسبي المالي سهل عمل المحلل المالي بتقديم ميزانية مالية مع فرض عرض المبالغ المالية للحسابات المعنية لسنتين متتبعتين.

- فيما يتعلق بممارسي المهنة:

يعد القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بمثابة محاولة جدية لتحديد أطر ممارسة مهنة المحاسبة، من حيث شروط ممارسة كل مهنة، التأهيل العلمي والتكوين، مهام كل مهني، والمسؤولية الملقاة على عاتق الممارسين. لقد وضع القانون كل الضوابط القانونية المتعلقة بممارسة مهنة خبير محاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. كما أنه وبصدور القانون 10-01 أصبح من الممكن تكوين شركات الخبرة المحاسبية أو محافظة الحسابات في شكل شركات ذات أسهم أو ذات مسؤولية محدودة أو تجمعات.

- فيما يتعلق بالهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة:

في إطار الإصلاحات الأخيرة وإعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر تم انشاء ثلاث هيئات مهنية: المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، تشرف هذه الهيئات على المهنة ولها علاقة مباشرة بالمجلس الوطني للمحاسبة بتعيين ممثليه لدى مختلف مجالس المهنيين وتحت اشراف وزارة المالية. فقد قررت الحكومة بموجب القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد إعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة وقررت تفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تمثل الناشطين في المهنة و تم انشاء ثلاث هيئات مهنية بموجب المادة 14 من القانون " ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين، وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات و منظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية و يجمع الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين و المؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و مهنة المحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون" (القانون 10-01، 2010)

لقد مكن القانون 10-01 من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون 91-08 المنظم لمهنة المحاسبة، حيث أصبح بموجب هذا القانون: (خويلدات، عزاوي، و بوعلاق، 2015، صفحة 60)

- منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية.

- مراقبة النوعية المهنية والتقنية لأعمال الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية.

- التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني.

ان الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا لم تقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، حيث كيفت الإصلاحات الهيئات الجديدة مع مهامها وفق إطار هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال المتابعة والإشراف على هذه الإصلاحات، والعمل على ترقية مهنة المحاسبة.

5. تحديات الإصلاح المحاسبي:

جاءت الإصلاحات الرامية الى تبني معايير المحاسبة الدولية تماشيا مع الواقع المحاسبي الجديد، وهذا من خلال إدخال بعض التعديلات على النظام الجبائي والنظام المصرفي وكذا على نظام التعليم والتكوين المحاسبي، وهو ما يعتبر دليلا على وعي الدولة بضرورة تكيف البيئة المحاسبية مع متطلبات النظام المحاسبي الحالي، واخراجها من الطابع المحلي بإدراج معايير المحاسبة الدولية، إلا أن هذه الجهود تعتبر غير كافية.

عملية التكييف واجهتها عدة تحديات سواء على مستوى النظام المحاسبي المعمول به أو على مستوى ممارسي مهنة المحاسبة ولعل أهم هذه التحديات:

- على مستوى النظام المحاسبي :

لقد أتاح النظام المحاسبي المالي الجديد بدائل عن التكلفة التاريخية كأداة للقياس إلا أن غياب سوق مالي نشط بالجزائر ما يجعل من إمكانية تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفق القيمة العادلة شبه مستحيلة، بالإضافة الى عدم توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة مما يُصعب تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول.

عدم ترابط النظام المحاسبي المالي مع كل من القانون التجاري والقانون الضريبي، حيث نرى هناك تعارض في بعض المسائل، مما أوجب ضرورة إعادة النظر في بعض القوانين لتتكيف مع الإصلاحات المحاسبية الحاصلة.

تجدر الإشارة كذلك الى انعكاسات التأخر في اصدار التعليمات او المذكرات المنهجية المفسرة للقوانين والموضحة لطريقة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني الى النظام المحاسبي المالي، كما أن هناك بعض المعالجات المحاسبية لبعض العمليات التي لازالت لحد الان محل نقاش. فلم يصحب عملية الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي وجود برنامج وازاري واضح لكيفية تدريس الإجراءات المحاسبية الجديدة في الجامعات والمعاهد المختصة وفق النظام الجديد، مما صاحبه اختلاف التفسيرات والاجتهادات الخاصة بالمعالجة المحاسبية لبعض العمليات.

- على مستوى ممارسي مهنة المحاسبة:

بموجب القانون 10-01 تم إعادة هيكلة المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وتفكيكها وانشاء ثلاث هيئات تشرف كل واحدة منها على مهنة بصفة مستقلة (المصف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين)، حيث اعتبر القانون 10-01 بمثابة محاولة جدية لتحديد أطر ممارسة مهنة المحاسبة، وتحديدًا مع وضع الهيئات الجديدة تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية .

ولعل اهم انعكاسات الإصلاحات الجديدة المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر هي تجميد الاعتماد وتوقيف التبرصات التطبيقية لجميع المهنيين وبالتالي حدث فراغ دون إيجاد الآلية المناسبة لمأه ومعالجته وفق أسس قانونية. حتى انه لم يتم تنظيم المسابقة الوطنية للدخول للمهنة منذ سنوات عديدة مما أوجد العديد من الصعوبات، خاصة وأن عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين يتوفرون على كفاءات بمقاييس دولية محدود. هذا إضافة الى غياب سياسة تكوين للمحاسبين وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

وعلى الرغم من ان الإصلاحات الجديدة سعت الى تنظيم أكثر للمهنة من خلال جعل لكل فئة من الممارسين سواء كانوا خبراء محاسبين أو محافظي حسابات او محاسبين معتمدين هيئة خاصة بهم تشرف عليهم تحت وصاية وزارة المالية إلا أن هناك قصور للهيئات المشرفة في أداء المهام الموكلة لها، وغيابها عن المساهمة الجادة في عملية الإصلاح، إضافة إلى عدم وجود هيئات لمتابعة تطبيق النصوص القانونية وتداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للمحاسبة ومجلس المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومجلس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

6. خاتمة:

لقد عملت الجزائر على اصلاح بيئتها المحاسبية من اجل التوافق مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية واخراجها من دائرة المتطلبات المحلية، حيث يعد تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الصادر في القانون 07-11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 خطوة مهمة في مسار الاصلاح المحاسبي اذ هدفت بذلك الى تقريب الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية.

ان الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر مؤخرا لم تقتصر على تبني النظام المحاسبي المالي فحسب، وإنما تعداه إلى إصلاح وتنظيم مهنة المحاسبة، حيث كيفت الإصلاحات الهيئات الجديدة مع مهامها وفق إطار هذا الإصلاح المحاسبي، من خلال المتابعة والإشراف على هذه الإصلاحات، والعمل على ترقية مهنة المحاسبة.

من خلال عرض واقع الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وتحليل انعكاس تبني معايير المحاسبة الدولية على الممارسة المحاسبية في الجزائر تم اثبات فرضيتي البحث، ومن بين أهم نتائج هذه الدراسة:

- واجه المخطط المحاسبي الوطني عدة انتقادات اوجبت ضرورة اعتماد نظام بديل قادر على تدارك ثغرات النظام القديم.
- لم تكن الانتقادات الموجهة للمخطط المحاسبي الوطني وحدها الدافع لإصلاح المنظومة المحاسبية في الجزائر بل كانت هناك عدة أسباب ولعل من خلال عرضها يمكن القول أن الجزائر لم تكن مخيرة في اصلاح نظامها المحاسبي.
- كان الهدف من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بمنظومتها المحاسبية هو تلبية احتياجات المتعاملين الجدد نظرا لفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي المحاسبي، فإدراج معايير المحاسبة الدولية ضمن المنظومة المحاسبية الجزائرية أعطاها بعدا دوليا.
- في الأخير يمكن القول ان تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية ضمن منظومتها المحاسبية من خلال الإصلاحات بين سنتي 2010 و 2011 كانت له انعكاسات ليس فقط على النظام المحاسبي المعتمد وإنما تعداه الى كل ما يتعلق بالممارسة المحاسبية وتنظيم المهنة والمهنيين وكذا الهيئات المشرفة عليهم.

7. قائمة المراجع:

- القانون 07-11. (2007). مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية 44- عدد 74- 2007.
- القانون 10- 01. (2010). القانون رقم 10- 01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- عدد 42- 2010.
- حمزة عرابي. (2011). نظرة عن نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية وتوجهاتها الحديثة دراسات اقتصادية العدد 19 ص 73.
- عادل بولنجيب. (2014). دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية، ماجستير ادارة مالية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- علاء بوقفة. (2012). الاصلاح المحاسبي في الجزائر و أثره في تفعيل الممارسة المحاسبية، دراسة تحليلية تقييمية خلال الفترة 2010-2012 " ماجستير محاسبة و جباية ، جامعة ورقلة، الجزائر.
- فيروز خويلدات، امير عزوي ، و مبارك بوعلاق. (2015). واقع مهنة المحاسبة في الجزائر بين التحولات والتحديات، دراسة ميدانية على عينة من الممارسين و المهتمين بالمهنة" مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد 07- ص60.
- محمد السعيد سعدياني، و بوبكر رزيقات. (2018). مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، ص254.
- محمد سيد. (2013). الاصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية- . مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، ص213.
- ناصر مراد. (2010). النظام المحاسبي المالي و المخطط المحاسبي الوطني" الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية ،جامعة الوادي ، 18/17 يناير 2010 ، ص 07.

المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، بلد النشر، الناشر.

- الأطروحات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.
- المقالات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان المقال، اسم المجلة، المجلد، العدد، الصفحات؛
- المداخلات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (تاريخ انعقاد المؤتمر)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، الجامعة، البلد؛
- مواقع الانترنت: اسم الكاتب (السنة)، العنوان الكامل للملف، ذكر الموقع بالتفصيل:

[http://adresse complète \(consulté le jour/mois/année](http://adresse complète (consulté le jour/mois/année)